مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٣ ـ العدد ٤ ـ شتاء ١٩٨٥ (الصفحات من ١٥٥ إلى ١٦٦)

المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي : حالة المرأة العربية الخليجية

الدكتور باقر النجار

قسم الاجتماع ـ كلية البحرين الجامعية

« نحب المرأة ونكرهها : نحبها فريسة بين أيدينا وإن هدمت وجودنا ، ونكرهها حرة رشيدة معنا ، لأننا نعرف كيف نحصل على اللذة من إثارة جوارحنا ، ولكننا لا نعرف كيف نحصل على اللذة من إثارة أرواحنا وأفكارنا

الطاهر الحداد

مفكر تونسي ـ مايو ١٩٣٣[١]

مقدمة :

لم يحظ موضوع خلال العقد السابق والعقد الحالي بهذا الكم الهائل من الاهتمام كما حظى موضوع المرأة، فالآراء تتباين فيه تبايناً شديداً، وكذلك التحولات في واقع المحظي بالاهتمام[٢]. إن واقع المرأة في الخليج خلال السنوات العشر السابقة قد تعرض لتحولات دراماتيكية هائلة وسريعة سواء اعتبر هذا التحول دالة لردة جديدة ونكوص عن انجازات سابقة وعظيمة[٣]. أم اعتبر ممن يسمون بالتقليديين الجدد .Neotraditionel[٣] مؤشراً لصحوة جديدة وعودة للواقع الصحيح للمرأة يجب أن لا يفهم كقضية منفصلة عن مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تضرب نسيج المجتمعات الخليجية فحسب وإنما ضربت النظام الاجتماعي العربي ككل والذي لم تكن الاسرة والمرأة إلا جانباً داخل هذا النظام. أي بكلمات أكثر تحديداً، إن دخول المنطقة العربية من جديد في دائرة النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي قد غير في كثير من طرائق تفكير ونشاطات وعلاقات الرجال كما النساء، وهذا التحول أدي فيما أدى إليه إلى خلخلة توازن أنماط الانتاج كما غير في الكثير من عاداتنا الاستهلاكية.

وهذه الورقة ما هي إلا محاولة أولية لمعرفة أثر المصاحبات الاجتماعية في ما يسمى بالحقبة النفطية الجديدة على دور ومركز المرأة في الخليج العربي[٤]، ذلك أن ارتفاع أسعار النفط وتطور طرق توظيفه دفعت إلى تغيرات مجتمعية عميقة أصابت المنطقة وعكست آثارها على نظرة الفرد المحلي لذاته وعلى علاقاته بالآخرين من أفراد مجتمعه، كما أن هذا التغيير قد رافقه تحول في نظرة

المجتمع لقيمه التقليدية والمحدثة وإلى بروز قوى اجتماعية جديدة.

العائدات النفطية وتحولات النظام الاجتماعي العربي:

أعطت الزيادات السريعة في أسعار النفط ـ قبل نكسة عام ١٩٨٣ـ وأوجه توظيف عائداته منذ حريف عام ١٩٧٣، فرصاً أكبر لاعادة إدخال المنطقة العربية ضمن نظام عمل الاقتصاد العالمي ولكن بشروط جديدة أملتها الشروط التاريخية لتراكم رأس المال الغربي، إن الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي لم يكن من السهل حلها من خلال مستعمرات جديدة، لذا فإن النظام الرأسمالي لجأ إلى حل أزماته الاقتصادية من خلال اعادة تشكيل Restructuring الاقتصاد العالمي وكمحصل لذلك فإن تزايداً في الشق طرأ ليس بين الدول المتقدمة De-veloped والدول المتخلفة Underdeveloped وإنما بين دول الأطراف بعضها ببعض[٥].

إن تغيراً كهذا ساعد بدرجة كبيرة على إعادة تشكيل النظام الاجتماعي العربي بشكل يزيد من استمرارية تبعية هذه الدول لرأس المال الغربي وبشكل يقوي من مواقع القوى التقليدية والسلفية الجديدة في أكثر من موقع. تماماً كما يحدث لبقية الدول التابعة الأخرى ولكن بشروط مختلفة، تم ادخال المنطقة العربية ضمن النظام الجديد لتقسيم العمل على النطاق العالمي، إن بعضاً من هذه الشروط يمكن تحديدها في:

١ ـ تبني ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي في أكثر من قطر عربي كما هو الحال في مصر والسودان.

٢ ـ ارتفاع عدد المراكز التجارية والصناعية الحرة Free industrials and trade zones كما في إمارة دبي ومصر.

٣ ـ ارتفاع معدلات الاستثمار العربي في الغرب وخصوصاً في القطاع العقاري والمضاربات.

٤ ـ تزايد الاستثمار الغربي في بعض مناطق الوطن العربي كما هو الحال في انتقال بعض صناعات النسيج الغربية لبعض دول المغرب العربي.

٥ ـ الزيادة الكبيرة في معدلات انتقال العمل من وإلى دول المنظومة العربية.

وبشكل عام فإن تحولات غير عادية قد أصابت ـ نتيجة لولوج المنظومة العربية ضمن النظام الجديدلتقسيم العمل على الصعيد الدولي ـ النظام الاجتماعي العربي، هذه التحولات يمكن تحديد بعضها في:

أولاً: ازدياد علاقة النظام العربي بالمنطقة الغربية، فمثلاً صادرات السوق الاروبية المشتركة مقارنة بالواردات ارتفعت من ٧١,٧ ٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٧٨,٣ ٪

عام ١٩٧٨[٦] وإذا أخذنا كل دولة على حدة فإننا نجد أن واردات دولة الكويت من المعسكر الغربي قد شكلت ما نسبته ٥٢,٩ ٪ مقارنة بـ ٣,٦ ٪ من الدول العربية من الاجمالي في العالم لواردات الدولة لعام ١٩٨٠، أي ما قيمته ٩٣٩ مليون دينار، هذا طبعاً إذا استثنينا مبيعات الأسلحة والتي تكاد أن تمتص أكثر من ٥٠٪ من موازنات الدول العربية[٧].

ثانياً: على الصعيد الاقتصادي الداخلي للدول العربية فإنه يلاحظ ازدياد التوجه نحوالخارج واخفاق الكثير من المشروعات الاقتصادية الرائدة التي جرى تحقيقها في الخمسينات والستينات، فمثلاً في مصر ونتيجة لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتدهور دور القطاع العام وخصوصاً الصناعات التي كانت قائمة في الستينات زاد العجز في الميزان التجاري المصري، وبعد سنة من تبني سياسة الانفتاح، بمقدار الضعفين من ٦٦٢,٣ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٧٩٨,١ مليون دولار عام ١٩٧٤[٨] كما أن متوسطات النمو الاقتصادي قد انحدرت عن ما وصلت إليه في الستينات (قدر متوسط النمو الاقتصادي بـ ٦,٩٪ في ١٩٦١/٦٠ إلى ١٩٦٦/٦٥)[٩]. وقد ينسحب هذا الكلام ولكن بدرجات مختلفة على بعض الدول العربية، فمثلاً محاولات التصنيع التي تبنتها «جماعة غرفة التجارة» بدولة الكويت في عقد الستينات قد وجهت اليها ضربة قوية عقب الزيادات المطردة في أسعار النفط عام ١٩٧٣، وما تبع ذلك من فوضى في الاقتصاد الكويتي كان ذروته أزمة سوق الأوراق المالية (سوق المناخ) وما قد يفرزه هذا من مصاحبات اجتماعية عميقة لم ترصد بعد.

ثالثاً: انحسار القوى القومية والعلمانية العربية وبروز قوة تأثير القوى العربية المحافظة سياسياً واجتماعياً سواء على الصعيد القطري (المحلي) أو القومي (العربي). وتمثل مواقف مثل التأكيد على الحل السلمي، وموقف الدول العربية من العدوان الاسرائيلي واقتحام بيروت في صيف عام ١٩٨٢، والتوجه الاقتصادي القطري كما المواقف الاجتماعية مثل الموقف من قضايا المرأة العربية وتحررها مؤشرات واضحة لبروز هذه القوى وعمق تأثيرها في المنطقة العربية.

إن أهمية المنطقة العربية بالنسبة للغرب والاقتصاد العالمي لا تتأتى فقط من الثروة النفطية الهائلة التي تمتلكها هذه المنطقة وإنما نتيجة لكون تراكم المال النفطي جزءاً لا يتجزء من النظام الاقتصادي العالمي، فأي هزة سياسية قد تصيب هذه الدول ستنعكس بالتالي على مصالح الدول الغربية:

«. . . فالدول النفطية هي جزء لا يتجزء من النظام الاقتصادي الغربي ونتيجة لذلك فإن أي سوء قد يلحق بها يشكل في النهاية ضرراً لمصالح الأخيرة على المدى البعيد. . .»[١٠].

وبالمثل فإن تحولا يوازي تحولات البناء الأساسي، تم في عناصر البناء النسقي للمجتمع العربي (النظام السياسي، الديني، العادات والتقاليد. . . الخ) تحول كهذا بقدر ما أدمج Integrete دول المنظومة العربية في النظام الرأسمالي العالمي بقدر ما ساهم في تنامي وتعزيز الفكر السلفي الاجتماعي والسياسي. ومن المهم القول أننا لا نذهب في تفسير «الردة الاجتماعية» أو بتعبير أكثر دقة، التشكيل الجديد للنسق القيمي، والذي يشكل النظام الأسرى جزءاً لا يتجزء منه، على أنه رجوع للتقاليد أو تراجع عن الحديث أو على أنه توجه شامل لهذه المجتمعات ضد القيم الغربية، فاستمرارية ادماج النظام العربي في النظام الجديد لتقسيم العمل على الصعيد العالمي دعم عن طريق البروز الجديد للقوى السلفية في الفكر العربي وكذا فإن الدعوة لتهميش الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الخليجية مثلاً لا يمكن أن يفسر إلا من خلال محاولة تكريس لانتاجية هذه المجتمعات وبالتالي المزيد من تبعيتها للغرب[١١]. بمعنى آخر إن استمرارية التشكيل الاجتماعي ـ الاقتصادي كما هو الحال الآن يُؤَمِّن بالتالي ديمومة واقع التخلف في هذا الجزء من المنطقة العربية. وقولنا هذا لا يعني أننا نأخذ وبشكل مطلق بالفكرة القائلة أن واقع التخلف في «الدول النامية» هو نتاج لدخول هذه الدول دائرة عمل النظام الاقتصادي العالمي ـ أي بكلمات محددة الأخذ بمقولة نظرية التبعية كما جاء بها الكثير من مفكري امريكا اللاتينية[١٢] ونتناسى دوراً متكافئاً تلعبه القوى الاجتماعية الداخلية والظروف الموضوعية للمنطقة، قاعدة الثروات الطبيعية والبشرية ـ في تكريس واسع التخلف والتبعية. إن الصورة التي نرسمها للواقع العربي وإفرازاته خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣ تتلخص في أن الزيادات الكبيرة والمتسارعة في أسعار النفط (عامل خارجي) بالاضافة للدور المتنامي الذي بدأت تلعبه القوى المحافظة العربية سياسياً واجتماعياً (عامل داخلي) قد ساعد في إعادة التشكيل الاجتماعي ـ الاقتصادي للمنطقة العربية بطريقة تساهم في استمرارية ارتباط بأسس جديدة بالنظام الرأسمالي العالمي.

وضع هكذا، بقدر ما ساعد على تعضيد دور القوى المحافظة في بعض الدول العربية فإنه قد أحيا من جديد فلول هذه القوى في مناطق أخرى من المنطقة العربية. بروز هكذا بمثل ما أطاح بالكثير من الانجازات على الصعيد الاقتصادي (مثال مصر) أعاق كذلك مسيرة التطور الاجتماعي والتي يمثل الموقف من المرأة إحدى صوره (مثال الخليج العربي).[١٣]

إشكالية المرأة إشكالية المجتمع الخليجي :

كان للمرأة في الخليج العربي في الخمسينات تحركات جادة نحو قضية تحررها والتي وصلت أوجها عندما قامت مجموعة من نساء الكويت والبحرين بحرق عباءاتهن احتجاجاً على الحجاب الذي كان يمثل عائقاً لهن عن المساهمة في الحياة الاجتماعية[١٤]. وقد أمكن لمثل هذه التحركات أن تثير الاهتمام بوضع المرأة ولكن مقارنة هذاالتحرك بالواقع الراهن لتوجه جيل السبعينات تثير اشكالية مهمة مصدرها يتمثل في حيرة الجيل السابق من التحركات الجديدة نحو التحجب هذا الحجاب الذي كان بالنسبة لجيل التحرر ـ على امتداد قرون عدة ـ رمزاً لاضطهاد المرأة العربية المسلمة ولمركزها المتدني الذي تحتله في المجتمع[١٥]. فهو أي الحجاب ـ كما عبرت عنه بصورته الحالية إحدى رائدات الحركة النسائية في الخليج والجزيرة «يرمز إلى رغبة المجتمع في عزل المرأة نفسياً وليس جسدياً واجتماعياً فقط، ويعتقد المجتمع أن هذا الحجاب يعزل المرأة أي يحميها من «الأوبئة» الاجتماعية التي تغريها عن مجتمعها العشائري بتراثه وعاداته. . . وعند التدقيق نجد الحجاب يمثل خوف المجتمع من المرأة وليس عليها. . .»[١٦].

والذي زاد من هذه الاشكالية أن القيم التقليدية المحددة لدور ومكانة المرأة في المجتمع الاسلامي، قد فسرت في أحايين كثيرة ضد رغبة وسماحة الدين الحنيف[١٧]، وهي في الواقع لا تمثل رغبة حقيقية للمرأة في أن تكون كذلك وإنما هي محاولة لعنصر الانتاج الأول في هذه المجتمعات لرد الاعتبار لامتيازاته السابقة وتحقيقاً لاستمرارية سيادته العقائدية والاقتصادية[١٨].

ويمكن القول بشكل عام أن التغيرات المجتمعية التي أصابت المجتمع العربي والخليجي على وجه الخصوص خلال العقد السابق (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) قد ساهمت في زيادة السطوة الفكرية للجماعات السلفية والتي ألحقت على أصعدة كثيرة نكوصاً مجتمعياً. فحتى أصحاب الفكر الليبرالي العربي لم يسلموا من ذلك، حيث لم تعد اطروحاتهم حول اشكالية المرأة العربية تتناقض مع تلك الاطروحات السلفية في الفكر العربي[١٩].

فمن دراسة لبعض ما يكتب في الصحف اليومية الكويتية قامت بها الدكتورة نورة الفلاح لدور المرأة في المجتمع وجد أن مواقف بعض رواد الفكر الليبرالي لا تختلف عن مواقف الفكر التقليدي والتقليدية الجديدة، فمثلاً نجد أحد أساتذة جامعة الكويت يكتب حول فهمه لدور المرأة قائلاً «أن مسئولية المرأة محدودة ومعينة. . . مسئولية الرجل ممتدة وشاملة فكل شيء في الحياة على عاتق الرجل، فالرجال أصحاب رسالات عرفت على مدار التاريخ[٢٠].

ورغم أن البعض قد يبدو في بعض كتاباته متعاطفاً ومناصراً، حيث يعتبرها ـ أي المرأة ـ

«الركيزة الأساسية للمجتمع وعمودها الفقري»[٢١] إلا أن مثل هذا الموقف لا يدوم كثيراً حيث يعود الكاتب في نفس المقال ليؤكد حقيقة موقفه الذي هو موقف المجتمع للمرأة على «أنها المخلوق الضعيف الناقص الذي يختلف عن الرجل فكرياً وأيدلوجيا وترجيحياً»[٢٢].

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك حيث يعتبر عمل المرأة نوعاً من التبرج وهو ما يعارض تعاليم الإسلام الحنيف!! فخروج المرأة للعمل ليس مساهمة منها في الإنتاج والتنمية بقدر كونه «إغواء» للآخرين من الرجال «فالمرأة إذا خرجت للعمل فلا مناص من تبرجها وهذا في نظر الإسلام حرام حيث ستضع الأحمر والأخضر على وجهها وسوف تكوي شعرها وسوف تتعطر بأغلى العطور في سبيل إعجاب الموظفين. . .»[٢٣]

هذا الموقف ومثله الكثير، بقدر ما يمثل ردة في الفكر الاجتماعي العربي بقدر ما يمثل التحول الحاصل في علاقات البناء الأساسي للمجتمع العربي والذي لم يكن ما سبق إيراده سوى إحدى نتاجاته.

المرأة وسوق العمل:

من المهم القول أن التوسع الكبير الذي طرأ على سوق العمل الخليجي خلال العقد السابق (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) لم يساهم بصورة أكبر في الاستفادة من الاحتياطي النسوي بل خلافاً لذلك فقد كرس هذا التوسع وبروز الأنماط الاستهلاكية والقيمية الجديدة المزيد من هامشية المرأة في هذه المجتمعات، فضمن هذه المعطيات لم تعد المرأة في دول الخليج العربي الرصيد الاحتياطي لسوق العمل يتم الاستعانة به حسب متطلبات السوق كما هي شروط التطور الرأسمالي وكما هو الحال في معظم الدول النامية، حيث تمثل المرأة المخزون الاحتياطي للقوى العاملة اللازمة لتغطية احتياجات سوق العمل[٢٤] ولهذا فقد مثلت المرأة في دول الخليج العربي، وباختلافات نسبية ـ قد تشذ عنها إلى حد ما دولة البحرين ـ قوة عمل هامشية الأهمية، لا يستفاد منها إلا في أضيق الحدود وفي مجالات عمل اتفق على أن لا تتنافى مع الشروط العامة للتقسيم النوعي للعمل بين الرجل والمرأة.

ورغم أن الأرقام المتوفرة عن مساهمة المرأة المحلية في سوق العمل قد سجلت زيادات كبيرة خلال العشر السنوات الأخيرة في بعض الاقطار الخليجية كالكويت مثلاً (٢,٠٢٠ عام ١٩٧٠ الى ١٣,٨٢٩ عام ١٩٨٠) إلا أن نسب مشاركتها في الاجمال العام لقوة العمل لم تسجل زيادة حقيقية رغم اتساع السوق حيث أنها كانت ٠,٨٪ عام ١٩٧٠ وأصبحت ٢,٨٪ عام ١٩٨٠، وبالمقابل فان نسبة مشاركة المرأة غير الكويتية في سوق العمل صعدت من ٦٪

(١٤,٤٥٨) الى ١٠٪ (٤٨,٢٧٤) في عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ على التوالي وقد تعزى الزيادة الكبيرة في اعداد العاملات غير الكويتيات (وقد ينطبق هذا القول على معظم الدول الخليجية) إلى تزايد دخول العاملات الآسيويات سوق العمل كمستخدمات في قطاع الخدمات الشخصية (خدم المنازل. . . الخ)[٢٥].

أما في دولة البحرين فعلى الرغم من أن الأرقام لمشاركة المرأة المحلية أقل من تلك التي لدى المرأة الكويتية (١٨٤٨ عام ١٩٧١ مقابل ٧٨٧٤ عام ١٩٨١) إلا أن نسب مشاركتها في سوق العمل تكاد أن تفوق مثيلاتها لدى الدول الخليجية الأخرى حيث تشير الأرقام إلى أن نسب مساهمة المرأة البحرانية في إجمالي قوة العمل ارتفعت من ٣٪ إلى ٦٪ عامي ١٩٧١ و ١٩٨١ على التوالي في حين قفزت مشاركتها في قوة العمل المحلية لنفس الفترة من ٥٪ إلى ١٣,٧٪ .

ومن الملاحظ أن التغير الكمي الذي أصاب مشاركة المرأة في سوق العمل لم يرافقه في الحقيقة تغير نوعي في مساهمتها، فباستقراء قطاعات التشغيل نجد أنها تكاد تتركز وفي عموم المنطقة في قطاع الخدمات وبالتحديد في مجال التعليم والصحة وفي بعض النشاطات المصرفية فمثلاً ٩٣,٣١٪ من ذوي النشاط الاقتصادي من النساء الكويتيات و٦ , ٧٩٪ من البحرانيات لعام ١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي يعملن في قطاع الخدمات، وفي الواقع فإن هذا لا يشذ كثيراً عن التقسيم القطاعي لقوة العمل الخليجية حيث يشكل قطاع الخدمات أكبر مستخدم لقوة العمل إذ يستوعب ما نسبته ٣٤,٩٪ من قوة العمل الكويتية و٣٦,٤٪ من قوة العمل بدولة الإمارات لعام ١٩٨٠ وما نسبته ٣٧,٨٪ من القوى العاملة بدولة البحرين لعام* ١٩٨١ ، بالإضافة إلى ذلك فقد وجد أن حوالي ٢٦٪ من قوة العمل النسائية بدولة الكويت و٢٤,٩٪ من قوة العمل النسائية بدولة البحرين لعام ١٩٨١ تعمل في قطاع التعليم (التدريس)، وتستوعب إدارة الصحة بدولة البحرين ما نسبته ٣١,١٪ من قوة العمل النسائية لنفس العام وقد لا تكون الأرقام في الكويت تختلف عن مثيلاتها في البحرين وربما في دول الخليج العربي الأخرى[٢٦].

إن هذه الأنماط من العمل لقوة العمل النسائية بدول الخليج لهي في الواقع نتاج أمين للبيئة الاجتماعية الاقتصادية السائدة شديدة الحساسية تجاه عمل المرأة وتنوعه. . «(نحن) لا نمنع المرأة من العمل ولكن في أماكن مسموح بها كالتدريس للفتيات أو العمل في المستشفى الخاص بالنساء. . . »[٢٧].

وبشكل عام ففي حين نجد أن عطالة المرأة الكويتية وفي دولة قطر قد تحددت في ضوء المعطيات الاقتصادية أو كما سماها البعض بأنها عطالة طوعية نجد أن عطالة المرأة البحرانية هي في الواقع عطالة بنائية «أي مرتبطة بالبناء الاقتصادي للمجتمع البحراني[٢٨] ويدعم هذا الرأي

دراسة حديثة أجريت حول واقع المرأة والأسرة هناك حيث وجد أن العامل الاقتصادي يكاد أن يكون العامل الرئيسي والمحدد لعمل المرأة إذ أن ٧٣٪ من أفراد عينة الدراسة أجابوا بصورة أو بأخرى بأن انخفاض الدخل (٤٠٪) وارتفاع تكاليف المعيشة (٣٣٪) هما من الأسباب الرئيسية وراء دخولهن لسوق العمل، وعلى الرغم من ذلك فإن ما نسبته ٢٠٪ من أفراد العينة قد فسروا دخولهن لسوق العمل على أنه من قبيل التسلية وقضاء وقت الفراغ[٢٩]، ورغم أنه لا توجد دراسات مماثلة حول دوافع عمل المرأة في بقية دول الخليج العربي، إلا أن إحدى الدراسات الحديثة قد جنحت للقول بأن عمل المرأة الكويتية وربما المرأة القطرية لم يكن بسبب العوز الاقتصادي بقدر كونه أسلوباً من أساليب توزيع الثروة النفطية واستيعاب لنسوة الطبقات العليا بالمجتمع الخليجي[٣٠]. بالإضافة لذلك فإننا نذهب للقول بأن مدى مشاركة المرأة في العمل والحياة العامة، قد حددت هنا بقوانين التقسيم النوعي للعمل[٣١] والتي هي في الواقع انعكاس حقيقي لطبيعة أنماط الإنتاج الموجودة في هذه المجتمعات والتي تؤكد على ذكورية المجتمع وانتمائه الطبقي، فالأرقام السالفة الذكر رغم كونها قد تعطي مؤشرات نحو زيادة عمالة المرأة ـ إلا أن هذا التغير لم يصحبه بالمقابل تغير حقيقي في ذات المرأة والرجل بصورة أكبر[٣٢]، فرغم التوسع في البناءات الأساسية لهذه المجتمعات ورغم دخول الأنماط الرأسمالية أو ما قبل الرأسمالية، إلا أن تغيراً حقيقياً في النسق القيمي قد تباطأ في الحدوث وربما عملت النظم الاجتماعية الأخرى (كالتعليم) وبعض القيم الاستهلاكية والسلفية الجديدة دور المعطل لتطور أفضل في علاقات المجتمع الاجتماعية وخصوصاً تلك العلاقات القائمة بين القمة والقاعدة وعلاقات الرجل والمرأة.

> «. . . فنتائج هذه التعديلات تؤكد أنها لا تصيب سوى القشرة الخارجية للأسرة، وأنها ما زالت عاجزة عن النفاذ إلى أعماق المفاهيم السلفية للزواج وللأسرة والعلاقات الزوجية»[٣٣].

ومن هنا فليس بالغريب أن نجد أن ٦٦,١٪ من عينة دراسة على طالبات جامعة الكويت عام ١٩٧٥، قد وجدن أن أفضل الأعمال لطبيعة المرأة وتكوينها النفسي والبيولوجي هو التدريس.[٣٤].

مثل هذا الرأي، قد يبدو للإنسان طبيعياً وعادياً، إلا أنه في الواقع نتاج ممارسات قيمية للمجتمع على أفراده، ففي الوقت الذي يهمش دور المرأة فإنه يؤكد انغلاق القطاع النسائي على نفسه وبالتالي سيادة الفكرة القديمة/الجديدة للتقسيم النوعي للعمل، إن الفكر التقليدي يهدف فيما يهدف إليه، إلى استلاب عقائدي للمرأة ليقنعها بدونيتها ـ حيث نجح في ذلك إلى حد كبير ـ ولتعتقد جازمة بسيادته ونبوغه وبالتالي تبعيتها له، كما أنه يهدف ـ الاستلاب العقائدي ـ الى

إقناع المرأة بأن عالمها هو البيت وأن الزواج والأولاد هو حدود كيانها بالإضافة إلى تنمية إمكاناتها كأم وخادم وطمس كل ما عداها من إمكانات مهنية منتجة[٣٥]. «فعلى المرأة أن تقر وتهدأ في بيتها وتحافظ على تربية أبنائها وعلى راحة زوجها لأن الزوج الذي يأتي من العمل وهو مهلك يريد أن يأوي إلى سكنه فالمرأة هي سكنه وهي الحصن الدافيء لتعبه وهي التي تحافظ على راحته وأن تحضر له الطعام. . .»[٣٦].

اتجاه كهذا وجد من يدعمه في أوساط الرجال كما النساء كاتبة ودارسة في مجال التربية كتبت مؤخراً مفضلة عمل المرأة المنزلي على عملها خارج البيت بالقول:

«هناك أصوات كثيرة من النساء بل ومن الرجال أيضاً تنادي بالانتفاع بقدر الإمكان من نصف المجتمع الذي يتكون من المرأة وعدم تعطيل الإنتاج في الوطن وفتح أبواب العمل في مختلف الأعمال أمامهن. فهذه الأصوات مردود عليها بأنه حتى ولو تعطل بعض إنتاج الدولة نتيجة عدم عمل المرأة فهو في سبيل تربية أجيال متمسكة بدينها ووطنها وقيمها ولغتها وتقاليدها العربية الإسلامية.»[٣٧].

وكمحصلة لمجمل التحولات المجتمعية التي أصابت نسيج المجتمع خلال العقد السابق، فإن أصوات نسائية قد برزت بمنطق الفكر السائد ولكن في غير مصلحة المرأة فخلافاً لأطروحات الجيل النسائي السابق ـ جيل الخمسينات والستينات ـ في التحرر والمشاركة برزت الجماعات النسوية الجديدة تدعو من جديد لرفض مبدأ عمل المرأة والاختلاط في التعليم والصحة والأماكن العامة، ودعم الموقف من تعدد الزوجات كأحد الحلول المطروحة لحل مشكلة العنوسة ورفض مبدأ المشاركة السياسية للمرأة[٣٨، ٣٩].

هذه المواقف وغيرها رغم أنها تمثل جانباً بسيطاً من الجوانب المجتمعية، إلا أنها في الواقع نتاج أمين لتحولات البناء الأساسي للمجتمع العربي، وسيادة الفكر السلفي القديم/الجديد.

الخاتمة:

من الممكن القول أن التحولات الهيكلية التي أصابت المنطقة العربية قد دفعت دفعاً قوياً نحو إعادة تشكيل البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع العربي ولكنها أيضاً دفعت بالضرورة نحو وأد أية محاولة جادة لإدماج أكبر للإنسان العربي (الرجل والمرأة) في التنمية والمشاركة. . . ولم يكن ذلك من اعتباط في توجيه التحولات بقدر ما كان نابعاً من تخطيط ومن عملية توجيه (خارجية) لحركة التنمية واستراتيجية جديدة لإدماج أكبر للمنطقة العربية ضمن النظام الجديد لتقسيم العمل على المستوى الدولي The New International Division of Labour. وهذا

لا يعني أننا نقلل من الدور الذي لعبته طبيعة التقسيم الطبقي والعرقي وربما المذهبي أحياناً في المجتمعات العربية في طبيعة التحول الذي خضعت له المنطقة العربية خلال العقد السابق.

إن إعادة تشكيل البنية الاجتماعية- الاقتصادية قد أعاد القوة للكثير من القيم المدعمة للتقسيم النوعي للعمل الاجتماعي بين الرجل والمرأة. هذا التدعيم يمثل فيما يمثل محدودية التأثير الذي استطاعت أن تحدثه الكثير من الأنظمة الاجتماعية كالتعليم والنظام البيروقراطي... الخ، إلا أنه وفي نفس الوقت قد جاء ليعبر عن قوة القوى الاجتماعية المحافظة والتي كانت تخشى بفعل عمليات التغير الاجتماعي أن تفقد الكثير من امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية التقليدية والمحدثة. فدعوة مثل إعادة المرأة للبيت واقتصار عملها على قطاعات مهنية معينة هي في الواقع تمثل خوف عنصر الإنتاج الأول في المجتمع (الرجل)[٣٣] من تقلص امتيازاته السابقة واستمرارية لواقع الخضوع (خضوع المرأة) وسيادة الرجل. وفضلاً عن ذلك فإنه لا بد من العودة للتأكيد على أن الإشكالية التي تعيشها المرأة في مجتمعات الخليج العربي هي جزء من إشكالية اجتماعية عامة يعيشها المجتمع بشكل عام والتي برزت آثارها بصورة أكثر وضوحاً في صورة وواقع المرأة، إن تجاوز هذه المعضلة مرهون بأحداث تغيرات أساسية في علاقات المجتمع الداخلية (الأفقية والعمودية) كما أنها مقترنة بقدرة ليس مجتمعنا الخليجي فحسب وإنما المجتمع العربي ككل على إعادة بناء نظامه الاجتماعي بعيداً - إلى حدٍ ما - عن شروط النظام الاقتصادي العالمي.[٣٤]

الهوامش

(١) الدكتورة فاطمة المرنيسي، السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي رأسمالي تبعي - بيروت - دار الحداثة. ١٩٨٢. ص ٢٢.

(٢) أثيرت قضية التحولات الجديدة لواقع المرأة الخليجية في الصحف الخليجية ومن قبل أكثر من باحث، لمزيد من التفاصيل انظر
د. محمد الرميحي، أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج - في علي شلق وآخرون - المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية - بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢.

(٣) حول موضوع التحولات الجديدة في الاقتصاد العالمي واثر ذلك على إعادة تشكيل التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث وبالتحديد دول المنظومة العربية انظر:

(٤) Al- Najjar, B. Aspects of Labour Market Behaviour in an Oil Economy Study of Underdevelopment and Emmigrant Labour in Kuwiat, Unpublished Ph. D thesis university of Durham, 1983.

(٥) Folker Frobel etal. The new International Division of Labour, London, Cambridge university press 1980.

(٦) Henrik, S. Macussen and Jens Erik Torp. Internationationalization of Capital: Prospects for the third world, London 2 ed press 1980.

(٧) وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٢ ـ الكويت ـ المركزية للاحصاء ١٩٨٢ ـ ص ١٩٩ ـ ٢٠١ .

(٨) عادل حسين ـ الاقتصاد المصري من الاستقلال للتبعية ، ١٩٧٤ ـ بيروت دار الحكمة ١٩٨١ .

(٩) عادل حسين ـ عبد الناصر والنظام الاقتصادي : رد على المعارضين والناقدين ، في سعد الدين ابراهيم وآخرون ؛ مصر والعروبة وثورة يوليو ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٢ .

(١٠) Joe Stork, Middle East oil and the Energy crisis, New york, Monthly Review. 1975, P. 3 83.
Arabia and the Gulf. P- 146, Journal of نقلا عن Enid Hill. The International Division of Labour, Saudi Social Sciences, spring 1983. Kuwait University P. 146.

(١١) لمناقشة هذا الرأي أنظر
Bek and Keddie. women innoslem world. Cambridge- Harvard University press, 1978.

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر .
Ronaldo Munck. Politics and dependency in the third World: The case of Latin America- London. Zed press. 1984.

(١٣) د . محمد الرميحي ـ الخليج ليس فقط : دراسة اشكالية التنمية والوحدة الكويت دار كاظمة ـ ١٩٨٣ ص ٢٤١ ـ ٢٤٣ .

(١٤) سعد الدين ابراهيم . النظام الاجتماعي العربي الجديد ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ٨٢ .

(١٥) علي شلق وآخرون ـ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ . مصدر سابق .

(١٦) في حالات كثيرة يذهب الغلاة في تفسيرهم لمواقف الدين الحنيف من بعض القضايا الاجتماعية وبالتحديد الموقف من المرأة على أنه يمثل اجتهادات أو تيارات فكرية مشتقة من الدين الاسلامي ، أي أنهم يدعمون من قوة تأثير وموقع القيم والاعراف التقليدية بإسباغ الفكر عليها «To intelectualize the existing Norms and customs» .

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول التغيرات الفكرية في الوطن العربي خلال العقد السابق ، انظر سعد الدين ابراهيم ، مصدر سابق .

(١٨) الدكتورة نورة الفلاح ـ نظرة الاعلام العربي إلى عمل المرأة : الاعلام الكويتي الصحفي، والمرأة والتنمية في الثمانينات ـ الكويت ـ الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ١٩٨٢ . ص ٦٩٨ .

(١٩) جريدة الخليج الشارقية ـ دولة الامارات العربية المتحدة ـ ٢٧ مارس ١٩٨٤ .
نفس المصدر السابق .

(٢٠) جريدة أخبار الخليج البحرينية . ٢٩ مارس ١٩٨٤ .

(٢١) الدكتور عبد الهادي خلف ، دور المرأة في الاندماج الوطني في دولة الامارات بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١ ص ٧١٢ .

(٢٢) حسبت هذه الارقام من المجموعة الاحصائية بدولة البحرين والكويت لعام ١٩٨٢ .

(٢٣) جريدة أخبار الخليج البحرينية ـ مصدر سابق .

(٢٤) أنظر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ـ دراسات عن أوضاع المرأة في الخليج العربي . الكويت ـ ١٩٧٥ .

(٢٥) جمعية نهضة فتاة البحرين : دراسة عن أوضاع المرأة في البحرين ـ دولة لبحرين مطبعة وزارة الاعلام ـ ١٩٨٣ ص ٤١ .

(٢٦) انظر الدراسة القيمة للدكتورة شيخه المسند حول
Sheikha Al- Misnad— the Development of Modern Education in Bahrain, Kuwait, and Qatar with special refrence to the modern Education of Women and their Position in modern Gulf society. Ph. D thesis, University of Durham, 1984.

(٢٧) انظر مناقشتنا لهذا الموضوع في : باقر النجار : المرأة دراسة لواقع التغير ومشكلاته : مجلة كتابات البحرينية عدد مارس/ ابريل ١٩٨٣ .

(٢٨) د . زهير حطب ـ تطور بُنَى الأسرة العربية ، بيروت ، معهد الانماء العربي ، ١٩٧٦ ص ٢٦ .

(٢٩) د . فهد الثاقب ـ موقف الكويت من مكانة المرأة في مجتمعنا المعاصر ـ في دراسات عن أوضاع المرأة في الخليج العربي ـ الكويت ـ الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية ـ ١٩٧٥ .

(٣٠) د . مصطفى حجازي ـ التخلف الاجتماعي ـ بيروت ـ معهد الانماء العربي ـ ١٩٧٦ ص ٣٣٤ .

(٣١) جريدة أخبار الخليج البحرينية ـ مصدر سابق .

(٣٢) د . ساهرة التميمي ـ الواقع النفسي للطفل في الخليج في ضوء المتغيرات الاجتماعية ـ بحث مقدم إلى ندوه واقع ومستقبل الطفل في الخليج في ضوء الاعلان العالمي لحقوق الطفل ـ البحرين ـ ٢٥ ـ ٢٩ فبراير ١٩٨٤ .

(٣٣) انظر في ذلك ؛ تعدد الزوجات هل يحل مشكلة العنوسة ؟ .

(٣٤) استطلاع لجريدة الوطن الكويتية ـ ٢١ يناير ١٩٨٤ .

Arab Woman and Transformation of Arab Social Order: The Case of Woman Arab Gulf Societies

Baker Al-Naggar

The purpose of this paper is to examine the position of the role of Arab woman within the context of the Socio-economic transformation that took place in Arab world for the last ten years or so. It precisely study the impact of oil increase in 1973 on the rising of the conservation forces. Such emergence has, of course, affected the course of event in Egypt and other parts of Arab region, such a sucessful development programmes in Egypt and Levant were demolished or obstructed, increased the link with western countries and weaken the bargaining position of the Arab world vis-à-vis the west.

Within these circumstances and others, and by the virtue of the intellectual and political domination of the traditional and Neo-Traditional new concept of the role and status of woman have emerged effected and still effect some of the social, political and economic freedom gained by the previous generation.